Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Mohamed Boudiaf University of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economic Commercial and Management Sciences

قسم علوم: الاقتصادية

Département of management sciences

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

العنوان

التضخم وأثر سياسة الأجور في الجزائر للفترة 2014-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

سماتي أيمن

غضبان إسلام

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	المؤسسة	الصفة
		رئيسا
لعجال لعمرية	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	مقررا ومشرفا
		ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر لله

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث إلى خير الأمم وعلى آله وصحبه أجمعين،

إن كان من شكر وتقدير إلى أستاذة المشرفة لعمرية لعجال الذي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، لتفضلها بالإشراف على هذا العمل، وما قدمته لنا من إرشادات وتوجيهات ونصائح فله منا جزيل الشكر والتقدير

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان له يد العون في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين

إلى شموع أضاءت لي دربي، إخوتي وأخواتي

إلى كافة الاصدقاء والزملاء

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة

أهدي لهم جميعا هذا الجهد المتواضع

إسلام

أيمن

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

مقدمة **أ–و**

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الأجور وظاهرة التضخم

تمهيد:

المبحث الأول: الاطار النظري لسياسة الاجور.....5

المبحث الثاني: الاطار النظري لظاهرة التضخم..... 12

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: سياسة الأجور وظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

المبحث الأول: الإنتاج والنمو: ... 18

المبحث الثاني: أسعر السلع الاستهلاكية المستوردة 25

المبحث الثالث: تطور الأسعار عند الاستهلاك ومداخيل الاسر في الجزائر 27

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية والنقدية المفسرة لظاهرة التضخم..... 31

المبحث الخامس: آثار التضخم وإجراءات الحد منه..... 34

خلاصة الفصل

الخاتمة 33

قائمة المراجع.....38

ملخص

هدفت الدراسة الى دراسة ظاهرة التضخم وسياسة الاجور. في الفترة التي تلت الجائحة في الجزائر، شهد الاقتصاد نموًا بنسبة 3.4٪ في عام 2021، وتراجعًا طفيفًا إلى 3.2٪ في عام 2022، مع تحول ديناميكية النمو من القطاع النفطي إلى قطاعات خارج الطاقة. سجل معدل التضخم أعلى معدلاته في السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغ 9.70٪ في عام 2022، مدفوعًا بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والمواد الاستهلاكية.

تأثرت الأجور بالتضخم بدرجة أقل مقارنة بتأثيرها على التضخم، حيث نجحت زيادات الأجور في زيادة الطلب وبالتالي الأسعار، مما أدى إلى تأثير بارز على استقرار الأسعار خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأجور، بنك الجزائر

Abstract

The study aimed to study the phenomenon of inflation and wage policy. In the period following the pandemic in Algeria, the economy grew by 3.4% in 2021, declining slightly to 3.2% in 2022, with the growth dynamic shifting from the oil sector to sectors outside energy. The inflation rate was at its highest in the last ten years, reaching 9.70% in 2022, driven by rising prices of food products and consumer items.

Wages were affected by inflation to a lesser extent compared to their effect on inflation, as wage increases succeeded in increasing demand and thus prices, which led to a prominent impact on price stability during the period studied.

Keywords: inflation, wages, Bank of Algeria

Keywords: inflation, wages, Bank of Algeria

مقدمة

مقدمة عامة:

الأجور تعد عنصراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم بشكل كبير في استقرار المجتمعات وتعزز الإنتاجية الوطنية. ينبغي أن يتم تحديد الأجور بناءً على دراسات دقيقة تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن، التباين بين زيادة معدلات الأسعار والأجور في الجزائر خلال العشرية الأخيرة أدى إلى تدهور القدرة الشرائية، مما تسبب في توترات اجتماعية وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية. لذا، يلزم تعديل سياسات الأجور لتواكب التضخم وتحسين مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي للمواطنين.

1- إشكالية الدراسة:

في سياق هذه المعطيات، نحاول في بحثنا التطرق إلى إظهار أثر سياسة الأجور على التضخم في الجزائر، حيث تبين أن تفوق معدلات التضخم على معدلات زيادة الأجور يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية وتدهور مستويات المعيشة للعاملين وأسرهم.

ما أثر سياسة الأجور على التضخم في الجزائر ؟

وفي حقل هذه الإشكالية تصادفنا العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

-كيف يتفاعل سياسة الأجور مع التضخم؟

-هل تلعب سياسة الأجور دورًا في تفاقم التضخم في الجزائر؟

-ما هو واقع مؤشر الأسعار والأجور والمداخيل في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

1-لسياسة الأجور أثر على التضخم في الجزائر .

2- وجود علاقة سببية بين الأجور والتضخم في الجزائر .

3- ارتفاع كل من مؤشر الأسعار ومستوى الأجور في الجزائر خاصة بعد ازمة كورونا.

أهمية الدراسة:

يتمحور البحث حول تحديد سياسات الأجور في الجزائر التي تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي دون التسبب في التضخم .

المنهج المستخدم في الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في البحث لفهم الأسس والعلاقات المفسرة بين التضخم والأجور استنادًا إلى النظريات الاقتصادية.

خطة الدراسة: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين. الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الأجور وظاهرة التضخم والفصل الثاني: دراسة تطور مؤشر الأسعار ومداخيل الاسر في الجزائر ونختم دراستنا بخاتمة عامة.

الفصل الأول :

الاطار النظري لسياسة الأجور وظاهرة التضخم

تمهيد

تعد سياسات الأجور أداة رئيسية يستخدمها المسؤولون الاقتصاديون لتحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن زيادة الأجور قد تؤدي أيضًا إلى زيادة في معدلات التضخم إذا لم تتزامن مع زيادة مقابلة في الإنتاجية. هذا التأثير يمكن أن يكون مركبًا ومتفاوتًا، حيث يعتمد على عدة عوامل مثل هيكل السوق العمالية وسياسات النقد والتضخم الأساسي والتوقعات الاقتصادية.

من خلال استكشاف هذه العلاقة، يمكننا فهم كيفية تأثير سياسات الأجور على استقرار الأسعار والاقتصاد بشكل عام، وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين دعم الدخل والحفاظ على استقرار الأسعار في السوق.

المبحث الأول: الاطار النظري لسياسة الاجور

شهدت الأجور في الجزائر تطورات كبيرة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى وضع قوانين وآليات إدارية تضمن العدالة والتوازن بين الحقوق المختلفة. تركز هذه الآليات على المبادئ الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة، بالإضافة إلى تنظيم المحاسبة العامة للأجور وتطبيق الخطط المحاسبية الوطنية مع ضمان الشفافية من خلال الرقابة والفحص الدقيق.

المطلب الأول: ماهية الأجور

تطور مفهوم الأجر من كونه مخصصات نقدية لشراء الملح لجنود الفيالق الرومانية، إلى نظام العبودية حيث كان العبد يخدم سيده مقابل الغذاء والإيواء، وصولًا إلى نظام رقيق الأرض حيث كان الرقيق يحصل على قطعة أرض لزراعتها مقابل العمل..[1]

ظهر نظام المكاتبة في الإسلام كوسيلة لتعويض الأجير عن تعبه وحفظ كسبه، مما يمهد لتحريره. يتيح هذا النظام للعبد أو الأمة الكتابة مع سيده على مال يُدفع تدريجيًا، وعند تسديد المبلغ المحدد يصبح حرًا. بذلك، يعيش المكاتب في حالة بين الرق والحرية، يمارس نشاطه الخاص بشروط محددة.

تبع نظام الحرفي نظام رقيق الأرض، مانحًا الأجراء مزيدًا من الحرية. على الرغم من القيود الإقطاعية والقيود المفروضة من الطوائف المماثلة، امتلك الحرفيون أدوات إنتاجهم وورشهم، وسوقوا منتجاتهم بأنفسهم. كان دخلهم يتألف من الفارق بين ثمن الخامات والمنتجات المصنعة، مما أتاح لهم قدراً أكبر من الاستقلالية الاقتصادية.[2].

في النظام الأجري الحديث ومع ظهور الرأسمالية، أصبح صاحب العمل يمتلك الآلات فقط وليس له حقوق قانونية على العمال. ولعدم قدرته على الحصول على العمل الإجباري، يتعين عليه استئجار وقت العمال ودفع أجورهم بناءً على سعر السوق. يحصل

---

[1]– حماد محمد شطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 05.

[2]– حماد محمد شطا، **المرجع السابق**، ص 08–09.

صاحب العمل على ربحه من الفارق بين الأجر المدفوع وثمن المنتج النهائي. تمتع العمال بحقوق قانونية جعلهم يقفون على قدم المساواة مع أصحاب العمل، حيث أصبحوا أحرارًا في اختيار العمل والقبول بالأجر المعروض.

باعتبار الأجر ذو أهمية بالغة فقد العديد من المفكرين في مجال الإدارة إلى تعريف الأجر ومن بين التعريفات نذكر ما يلي:

– الأجر هو مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد.[1]

– الأجر هو مبلغ من المال يقدمه رب العمل في مقابل العمل الذي يتم لصالحه.[2]

– الأجر هو مقابل مادي أو غير مادي لقيمة الوظيفة والعمل المكلف به الفرد ويتمثل المقابل المادي في الأجر النقدي والمقابل الغير المادي في شكل خدمات تقدمها المؤسسة للعمل كوجبات الغداء أثناء العمل.[3]

بناءً على التعاريف السابقة، يمكن تعريف الأجر بأنه المقابل الذي يستحقه العامل مقابل تنفيذ ما يكلف به وفقًا للاتفاق المبرم بينه وبين صاحب العمل خلال فترة زمنية معينة، سواء كان هذا المقابل نقديًا أو عينيًا.

---

[1]– أحمد ماهر: **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، 1999، ص186.

[2]– حماد محمد شطا: **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، د م ج 1982، ص44.

[3]– علي السلمي: **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، دار غريب للطباعة، 1983، ص229.

المطلب الثاني: أنواع الأجور.

يمكن تقييم الأجور على أساس علاقاتها بوحدات الإنتاج النهائي إلى أجور مباشرة وأجور غير مباشرة.

1- الأجور المباشرة:

الأجر المباشر يمثل قوة العمل ويُعبر عنه بكمية النقود التي يتلقاها العامل من المستخدم في نهاية كل شهر. في الجزائر، يتم تحديد الأجر المباشر من خلال النصوص التشريعية المعروفة بالقانون العام للعامل، ويتضمن الأجر الأساسي الذي كان يُحدد سابقًا بواسطة الدولة ضمن التصنيف الوطني للأجور. هذا التصنيف كان يُخصص لكل منصب عمل الأجر المناسب، ولكن مع التغيرات الاقتصادية الأخيرة، أُلغي هذا القانون وأصبح لكل هيئة الحق في تحديد أجور عمالها..[1]

2- الأجور غير المباشرة:

التكاليف غير المباشرة هي التكاليف التي لا ترتبط مباشرة بوحدة الإنتاج، لكنها ضرورية لتأدية الخدمات اللازمة لسير العمليات الإنتاجية، مثل مرتبات مهندسي الإنتاج ومرتبات عمال الإدارة. يمكن تقسيم الأجور إلى ثابتة ومتغيرة؛ الأجور الثابتة تضمن للعامل الحد الأدنى من المعيشة أو تعويضًا يتناسب مع جهده، بينما الأجور المتغيرة تُضاف لتعزيز معيشة العامل وتحفيزه، من خلال تعويضات عن خبرته وجهده الإضافي أو مشاركته في الأرباح.

بالإضافة يمكن تقسيم الأجور من حيث علاقاتها بنوع النشاط إلى أجور صناعية، أجور خدمات بيعية وأجور خدمات إدارية.[2]

---

[1]- محمد كامل عطية: **أصول محاسبة التكاليف**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985، ص188.

[2]- جلال مصطفى الفريشيش: **شرح قانون العمل الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص193.

المطلب الثالث: سياسة الأجور في الجزائر.

عرفت سياسة الأجور في الجزائر تطورات عدة، وخاصة في مرحلة اقتصاد السوق. تميزت هذه الفترة بتقليص دور الدولة في التسيير الإداري لعلاقات العمل، واستبداله بلامركزية القرار واعتماد مبدأ التفاوض الجماعي والتشاور الاجتماعي في تحديد الأجور، بالإضافة إلى تعزيز حركية أكبر لعلاقات العمل، كما هو موضح في المواد (55 و56 و57).[1].

الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحديد دور الدولة بالتركيز على وظائف الرقابة والتحكيم وتحديد النظام الاجتماعي العمومي، وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية. تراجع دور الدولة سمح بتوسيع فضاءات التنظيم العملي داخل المؤسسات، حيث تمكن الشركاء الاجتماعيون من التفاوض الجماعي بشأن القوانين الداخلية، سواء كانت ثنائية بين العمال والحكومة أو ثلاثية بمشاركة أرباب العمل والحكومة..[2].

عملت الثلاثية على التركيز على معالجة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال من خلال زيادة الأجور. في سبتمبر وديسمبر 1994، تم رفع أجور الموظفين في المؤسسات العمومية والإدارات، وفي يناير ويوليو 1995 تم رفع أجور القطاع الاقتصادي العام والخاص بنسبة 20%. استفاد

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي**، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أفريل 1998، ص 17.

[2]– مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص170

عمال الوظيفة العمومية من زيادة بنسبة 10% ابتداءً من مايو 1997، تلتها زيادة إضافية بنسبة 5% في يناير 1998، والزيادة الأخيرة بنسبة 5% ابتداءً من سبتمبر 1998.[1]

خلال فترة التسعينات في الجزائر، شهدت الزيادات المتتالية في الأجور تأثيراً سلبياً على القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الاستهلاك والمواد الغذائية. على الرغم من الزيادات التي تم تحديدها من خلال الثلاثية، فإن النقابات العمالية استمرت في المطالبة بمزيد من الزيادات لمواجهة التضخم المرتفع. ارتفاع الأجور ساهم أيضاً في رفع مستوى التضخم، حيث بلغت نسبة التضخم 29.04% في عام 1995 وانخفضت إلى 18.7% في عام 1996. منذ ذلك الحين، شهدت الأسعار زيادة بطيئة نسبياً بسبب تقلص الطلب على السلع والخدمات، نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. تظهر هذه الوضعية الحالية ضعف ديناميكية العمل في الجزائر ونقص استراتيجية واضحة للحفاظ على القدرة الشرائية من خلال التحكم في الزيادات المتتالية للأجور والأسعار.

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي** ،المرجع السابق، ص 121.

المبحث الثاني: الاطار النظري لظاهرة التضخم

يعتبر التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وتتجسد هذه المشكلات في تضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخول...إلخ، كما يظهر على عدة أشكال متعددة ومتنوعة، تحددها معايير كتحكم الدولة في جهاز الأثمان وغير ذلك.

لذا سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق مفهوم التضخم وأنواعه حسب عدة معايير وتفسيره وفق النظريات الاقتصادية والنقدية وكل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم، وأخيرا نبرز علاقة سياسة الأجور بالتضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه: "حركة صعود للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[1].

ويعرف التضخم أنه: "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات"[2].

ويعرف أيضا بأنه: "إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة"[3].

كما عرفه البعض بأنه "زيادة في كمية العملة القابلة للتداول"، وكذلك بأنه "هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبة العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية"[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المس توى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن نتيجة عدة عوامل قد تكون نقدية أو هيكلية أو غير ذلك.

---

[1]– حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 32.

[2]– محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990، ص 91.

[3]– غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص09.

[4]– ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون سنة نشر، ص388 ، 389.

المطلب الثاني: أسباب التضخم.

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة من أبرز هذه الأسباب:

1- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في دفع رواتب وأجور منسوبيها من العاملين ولا سيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

2- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

3- تضخم حاصل من تغيرات كلية: في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان الطلب مفرطا أو لم يكن هنالك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

4- تضخم ناتج عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى: تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة[2].

5-زيادة الفوائد النقدية: ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب تيمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثورة الأمم (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

---

[1]- أحمد الأشقر أحمد، وأحمد رفيق التحليل الاقتصادي الكلي جامعة قاريونس، ص 144-195

[2] -www.iraqism.com/vb/showthread

6- تضخم ناشئ عن الحروب: حيث أنها تحرق الأخضر واليابس، وحيث أنها تزج بأعداد كبيرة من المنتجين في الحرب فينقص المحصول، بينما يبقى النقد كما كان وهذا ما يؤدي في النتيجة إلى زيادة الأسعار وبالتالي إلى التضخم[1].

7- حوادث القحط وأعوام المجاعة: سواء كانت سببه قلة الأمطار أو وقوع الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والعواصف التي تسبب نقصا في المحاصيل وبالتالي زيادة الأسعار.

8- الإكثار من الموظفين:

9-إسراف الدولة في استهلاك الحاجيات غير الضرورية.

10-التعرض إلى النهب عندما تتعرض دولة ضعيفة إلى نهب دولة قوية وذلك تحت ستار القانون، أو باستخدام القوة.

1- انتقال ظاهرة التضخم من بلد إلى آخر.[2].

المطلب الثالث: أنواع التضخم.

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع عديدة من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسوق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل الإنتاج للتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات وللتضخم عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1- التضخم الجامح:

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها، واللجوء إلى عملية المقايضة في التبادل وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة

---

[1]- كامل بكري، وإيمان محمد محمد زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995م، ص 218

[2]- خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999، ص 125.

المتداولة وطرح عملة جديدة بالتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي[1].

2- التضخم الزاحف: وهو ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار، ولكن يستمر لفترة زمنية طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة .

3- التضخم المستورد: أكثر ما يظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستوردا.[2]

4- التضخم المكبوت: وهو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.[3]

5- التضخم المتقلب: يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في الأسعار ولفترة معينة، وقد يدفع ذلك السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من اجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لفترة لاحقة وهكذا[4].

المطلب الرابع: النظريات الاقتصادية والنقدية المفسرة لظاهرة التضخم.

أولا: التضخم في النظرية الكمية للنقود:

---

[1]- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 249

[2]- السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 289

[3]- بكري أحلام، أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، 2018-2019، ص 19.

[4]- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط 1، دار وائل للنشر، 2004، ص 17

التضخم يحدث عندما تزيد كمية النقود بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج القومي، بسبب تأثير زيادة العرض النقدي على مستوى الأسعار وفقاً لنظرية الكمية للنقود. للحد من التضخم، ينبغي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة وزيادتها بمعدل نمو الناتج القومي في الفترة الطويلة.[1].

ثانيا: التضخم في النظرية الكينزية:

تحليل كينز يشير إلى أن زيادة الطلب الكلي على الاستثمار والاستهلاك تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، مع ارتفاع المضاعف، وهذا يمكن أن يرافقه ارتفاع في الأسعار في ظل استمرارية الفائض في الطلب بعد تحقيق التوازن في السوق العمالية.[2].

وفقًا للتحليل الكينزي، الأجور تحدد كيفية استخدام الكتلة النقدية في النشاطات الاقتصادية والاكتناز، حيث يشير كينز إلى أن التشغيل غير الكامل يعني عدم وجود اكتناز، بينما في التشغيل الكامل، تصبح الأجور مرنة مع التغيرات في الإنتاج وتنخفض المردودية، مما يؤدي إلى ارتفاع الإصدار النقدي والطلب، وتغير الأسعار بشكل نسبي مع الكمية النقدية.[3].

ثالثا: نظرية التضخم الهيكلي

في التفسير الكينزي للتضخم في البلدان النامية، يعزى التضخم إلى تغيرات في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، مع انعدام القدرة على تحقيق التوازن في الأسعار بسبب مرونة محدودة في الأجور والأسعار عند انخفاض الطلب الكلي. هذا يتطلب مرونة في توزيع الموارد وحركتها بين القطاعات الاقتصادية، مما يعكس صعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الظروف الاقتصادية النامية.[4].

---

[1]– أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007 ، ص60

[2]– حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970–2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2008–2009، ص 20.

[3]– المرجع نفسه، ص 21.

[4]– عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004، ص459.

المطلب الخامس: آثار التضخم وإجراءات الحد منه.

آثار التضخم:

1. فقدان النقود لوظائفها الأساسية :تدهور قيمة النقود كمقياس للقيمة ومخزن لها مع ارتفاع الأسعار.
2. آثار اجتماعية :إعادة توزيع الدخل بشكل غير عادل بين طبقات المجتمع، متضررون بشكل خاص هم أصحاب الأجور الثابتة.
3. تأثيرات اقتصادية :تدهور قيمة العملة، اضطراب في ميزان المدفوعات، زيادة في البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة.

إجراءات الحد من التضخم:

1. السياسة المالية :زيادة الضرائب، خفض الإنفاق الحكومي، تنظيم الدين العام.
2. السياسة النقدية :زيادة سعر الفائدة، تقليل السيولة المتاحة في السوق، زيادة الاحتياطيات القانونية للبنوك.

علاقة الأجور بالتضخم:

1. تأثير الأجور على التكاليف والأسعار :ارتفاع الأجور يمكن أن يزيد من التكاليف التشغيلية للشركات وبالتالي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
2. دور النقابات العمالية :تلعب دوراً في رفع مستويات الأجور والمطالبة بزيادات لمحاولة الحفاظ على قدرة الشراء للعمال.

هذه النقاط تعكس جيداً التحديات التي يواجهها اقتصاد نتيجة لظاهرة التضخم والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهتها.

خلاصة الفصل

تؤثر زيادة الأجور على معدلات التضخم بطرق مختلفة. عندما ترتفع الأجور بشكل كبير دون زيادة مقابلة في الإنتاجية، يمكن أن يحدث التضخم نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج. هذا يعني أن الشركات قد تزيد أسعار منتجاتها لتعويض الزيادة في تكاليف العمالة، مما يؤدي إلى زيادة في أسعار المستهلكين.

من جهة أخرى، إذا كان هناك زيادة في الأجور تتسق مع زيادة في الإنتاجية، فإن هذا قد يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي دون أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في التضخم. بالتالي، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى موازنة بين رفع الأجور لدعم الدخل والقدرة الشرائية، وضمان عدم إحداث تأثيرات سلبية على معدلات التضخم التي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي العام.

الفصل الثاني :

سياسة الأجور وظاهرة التضخم

في الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي الوطني وتطور الاسعار

تمهيد:

في عام 2020، تأثر الاقتصاد بشكل كبير بسبب الجائحة، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي الوطني بنسبة 5.1٪. ومع بداية عام 2021، شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاعًا بنسبة 3.4٪، لكنه تراجع إلى 3.2٪ في عام 2022، مما يعكس تغيرًا في ديناميكية النشاط الاقتصادي بفعل تباين محركات النمو بين السنتين.

في عام 2022، سجل إجمالي الناتج الداخلي تقدمًا بنسبة 4.3٪ خارج قطاع المحروقات، بينما انخفض نمو إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بنسبة 0.6٪، مع بلوغ إجمالي الناتج الداخلي 27,688.9 مليار دينار.

في السياق النقدي، استمر معدل التضخم في الارتفاع، حيث بلغ معدل التضخم الوطني 9.70٪ في عام 2022 مقارنة بـ 7.23٪ في عام 2021، مع تأثره بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الخارجية، والتي ساهمت بنسبة كبيرة في التضخم الإجمالي.

المبحث الأول: الإنتاج والنمو:

شهد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في سنة 2022 وتيرة قوية جداً، حيث ارتفع بنسبة 2 نقطة مئوية ليصل إلى 4.3٪ مقارنة بـ 2.3٪ في السنة السابقة. تعزى هذه التطورات إلى زيادة الإنتاج في جميع القطاعات، وانتعاش قوي في قطاع الزراعة نتيجة زيادة إنتاج الحبوب بعد الجفاف الذي أثر على الإنتاج في سنة 2021.

نتيجة للظروف الجوية المواتية، شهد إنتاج محاصيل الحبوب ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة كبيرة في سنة 2022، بعد انكماش كبير في السنة السابقة، حيث بلغ إنتاج محاصيل الحبوب 41.9 مليون قنطار مقارنة بـ 27.6 مليون قنطار في سنة 2021. وشملت هذه الزيادة جميع محاصيل الحبوب: القمح الصلب واللين، وكذلك الشعير والشوفان. بعد انخفاض حاد في

سنة 2021، انتعش إنتاج الزيتون بزيادة كبيرة في سنة 2022، ليصل إلى 9.2 مليون قنطار.

وعرف قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الاتجاه التصاعدي، حيث ارتفع إنتاج الحمضيات بعد تراجع في السنة السابقة، بينما سجل إنتاج الكروم نمواً جيداً ولكنه شهد تباطؤاً مقارنة بالسنة الماضية. من ناحية أخرى، شهدت زراعة الخضروات انخفاضاً في القيمة المضافة، حيث تراجع الإنتاج بشكل كبير، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض إنتاج البطاطا والبصل، مقابل نمو ملحوظ في إنتاج الثوم. انخفض إنتاج البطاطا والبصل بشكل واضح مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهد إنتاج الطماطم الصناعية تراجعاً كبيراً بعد أربع سنوات من النمو المتواصل.

سجل إنتاج الطماطم الصناعية في سنة 2022 انخفاضاً كبيراً مقارنة بالنمو القوي الذي شهده في السنة السابقة. وبالنسبة لإنتاج الحيوانات، شهد القطاع انخفاضاً في حجم الإنتاج، مما أثر بشكل ملحوظ على إنتاج اللحوم الحمراء والحليب والبيض. تميز هذا التراجع بانخفاض كبير في إنتاج الصوف والعسل واللحوم البيضاء، مما يشير إلى تراجع عام في قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي

حقق الإنتاج الزراعي نتائج ممتازة في عام 2022، حيث شكل نسبة 11.6٪ من إجمالي الناتج الداخلي وسجل نموًا بنسبة 5.8٪ مقارنة بانخفاض بنسبة 1.9٪ في عام 2021.

بفضل الظروف الجوية المواتية، ارتفع إنتاج محاصيل الحبوب بشكل ملحوظ في عام 2022 بعد انخفاض كبير في العام السابق. وصل إنتاج محاصيل الحبوب إلى 41.9 مليون قنطار مقارنة بـ27.6 مليون قنطار في عام 2021، مع زيادة في إنتاج جميع أنواع الحبوب. سجل القمح الصلب واللين زيادات كبيرة، بالإضافة إلى الشعير والشوفان.

بعد انخفاض حاد في عام 2021، انتعش إنتاج الزيتون بزيادة كبيرة في عام 2022، ليصل إلى 9.2 مليون قنطار.

شهد قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الاتجاه التصاعدي، حيث ارتفع إنتاج الحمضيات بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق الذي شهد انخفاضًا بنسبة 3.25%. وسجل قطاع الكروم نموًا جيدًا بنسبة 9.3%، لكنه تباطأ بشكل ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة.

من ناحية أخرى، شهدت زراعة الخضروات، التي تمثل إحدى الزراعات الرئيسية في الإنتاج الزراعي بالجزائر، انخفاضًا كبيرًا في القيمة المضافة من حيث الحجم، حيث وصلت إلى 135.6 مليون قنطار في عام 2022 مقارنة بـ146.3 مليون قنطار في عام 2021، أي بانخفاض قدره 7.3%. ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج البطاطا بنسبة 11.6% والبصل بنسبة 11.3%، في حين شهد إنتاج الثوم نموًا ملحوظًا بنسبة 29.1%.

بلغ إنتاج البطاطا حوالي 38.5 مليون قنطار في عام 2022، بينما بلغ إنتاج البصل 15.2 مليون قنطار، مقارنة بـ43.6 و17.1 مليون قنطار على التوالي في موسم 2021.

بعد أربع سنوات من النمو المتواصل، شهد إنتاج الطماطم الصناعية انخفاضًا كبيرًا بنسبة 14.1% في عام 2022، شهد النمو تراجعًا كبيرًا مقارنةً بالنمو القوي الذي بلغ 20.3% في العام السابق.

من ناحية أخرى، انخفض إنتاج الحيوانات من حيث الحجم، مما أدى إلى انخفاض ملموس في إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 4.2%، وتراجع إنتاج الحليب بنسبة 6.7%، وانخفاض إنتاج البيض بنسبة 7.4%. كان هذا الانخفاض بارزًا بشكل خاص في إنتاج الصوف بنسبة 33.5%، وإنتاج العسل بنسبة 14.7%، وإنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 12.5%.

المطلب الثاني: البناء والاشغال العمومية

انخفضت القيمة المضافة من حيث الحجم في قطاع البناء والأشغال العمومية والري بشكل طفيف في عام 2022، حيث سجلت نموًا قدره 3.3% مقابل 4.7% في العام السابق. وبالتالي، ارتفعت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي الجاري إلى 10.5% في عام 2022 مقابل 11.2% في عام 2021.

بلغت تسليمات السكن 245,000 وحدة سكنية في سنة 2022 مقارنة بـ 226,900 وحدة سكنية في سنة 2021. تضمنت هذه الزيادة كل من صيغ السكن المدعم والسكن الترقوي الحر، حيث ارتفعت تسليمات السكن المدعم بنسبة 32٪ مقارنة بنسبة 11.4٪ في سنة 2021، وتسليمات السكن الترقوي الحر بنسبة 39.1٪ مقابل 8.47٪ في سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، بلغت تسليمات وحدات السكن الترقوي العمومي والسكن الاجتماعي في سنة 2022 حوالي 5,000 وحدة سكنية للترقوي العمومي و24,600 وحدة للسكن الاجتماعي، كما بلغ عدد وحدات البناء الذاتي 4,800 وحدة.

المطلب الثالث: الخدمات المسوقة وغير المسوقة

بلغت القيمة المضافة لقطاع الخدمات 9,838.6 مليار دينار في سنة 2022 مقارنة بـ 9,065.9 مليار دينار في سنة 2021. مثلت حصة الخدمات نسبة 35.5٪ من إجمالي الناتج الداخلي و51.6٪ من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في سنة 2022، مقارنة بنسبة 41.06٪ و52.8٪ على التوالي في سنة 2021.

سجلت الخدمات المسوقة نمواً يقدر بنسبة 5.5٪ في عام 2022 مقابل 4.9٪ في عام 2021، مما يعكس انتعاشاً قوياً في هذا القطاع بعد الجائحة. وقد كان هذا النمو مدفوعاً بزيادة نشاط غالبية فروع الخدمات، لا سيما فروع "النقل والاتصال" و"المطاعم والمقاهي والفنادق" و"الخدمات المقدمة للمؤسسات"، حيث ارتفع نموها بنسبة 4.1٪ و30.1٪ و4.5٪ في عام 2022 مقارنة بـ 3.7٪ و15.2٪ و2.1٪ في عام 2021.

وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة القيمة المضافة للخدمات المسوقة في عام 2022 إلى 6,142.7 مليار دينار مقارنة بـ 5,667.8 مليار دينار في عام 2021، مما يشكل نسبة 22.18٪ من إجمالي الناتج الداخلي، و32.2٪ من إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات.

شهدت الخدمات غير المسوقة في سنة 2022 تطوراً إيجابياً، لا سيما بسبب زيادة نفقات الدولة، حيث سجلت نسبة نمو قدرها 2.8% مقابل 1.5% سنة 2021. وبلغت القيمة المضافة لهذه الخدمات 3,695.9 مليار دينار سنة 2022 مقابل 3,398.1 مليار دينار سنة 2021. ومثلت حصة الخدمات غير المسوقة نسبة 14.32% من إجمالي الناتج الداخلي و19.38% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2022 مقابل 15.39% و19.79% على التوالي سنة 2021.

المطلب الرابع: المحروقات

بعد الانتعاش الملحوظ في إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 10.5% و10.6% على التوالي في سنة 2021، تراجعت القيمة المضافة قليلاً من حيث الحجم لقطاع المحروقات سنة 2022، حيث سجل هذا القطاع انكماشًا، لينتقل من 10.5% سنة 2021 إلى −0.6% سنة 2022. ووفقًا للأسعار الجارية، بلغت القيمة المضافة للقطاع 8,617.4 مليار دينار مقابل 4,912.1 مليار دينار سنة 2021، أي بارتفاع معتبر قدره 75.4%. وهذا يعكس الزيادة في أسعار المحروقات التي عوضت إلى حد كبير الانخفاض من حيث الأحجام. وبلغت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي 31.12% سنة 2022 مقابل 22.24% في السنة السابقة.

مكن ارتفاع أسعار الطاقة الاقتصاد الوطني من تحسين عائداته من صادرات المحروقات السائلة والغازية التي بلغت 59.5 مليار دولار سنة 2022 مقابل 34.1 مليار دولار في السنة السابقة، بزيادة قدرها 74.5%.

وترجع زيادة عائدات تصدير المحروقات السائلة والغازية بشكل خاص إلى ارتفاع الأسعار بسبب اضطرابات أسواق الطاقة. حيث ارتفع متوسط أسعار المحروقات المصدرة بواقع 42.6% بالنسبة للنفط الخام، منتقلاً من 72.7 دولار سنة 2021 إلى 103.7 دولار سنة 2022. كما ارتفع متوسط سعر الغاز الطبيعي بنسبة 179% منتقلاً من 5.2 دولار سنة 2021 إلى 14.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) في سنة 2022.

ومن جهة أخرى، انخفضت كميات المحروقات المصدرة، بالطن المكافئ للنفط(TEP) ، بنسبة 2.5٪ في سنة 2022. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في صادرات المحروقات الغازية (9.1٪−)، وذلك بالرغم من زيادة صادرات المحروقات السائلة+) 5.3٪.(

المطلب الخامس: الصناعة

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة 1,354.1 مليار دينار سنة 2022 مقابل 1,230.8 مليار دينار سنة 2021، بزيادة قدرها 10.02٪. وبلغت حصة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي 4.9٪ وحصته في إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 7.10٪ في سنة 2022. ولا يزال معدل نمو حجم الصناعة مستقرًا تقريبًا، حيث بلغ 5.2٪ في سنة 2022 مقابل 5.3٪ في السنة السابقة.

شهدت جميع قطاعات الصناعة نموًا إيجابيًا باستثناء فرع "الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية"(I.S.M.M.E.E) ، الذي سجل انخفاضًا بنسبة 0.5٪ في سنة 2022 مقابل نمو بنسبة 11.2٪ في سنة 2021. هذا وكان نمو الصناعة مدفوعًا بشكل أساسي بثلاثة فروع، وهي: "الجلود والأحذية" (20.1٪ في سنة 2022 مقابل 5.4٪ في سنة 2021)، و"الخشب والفلين والورق" (11٪ في سنة 2022 مقابل 2٪ في سنة 2021)، و"الكيمياء والمطاط والبلاستيك" (7.3٪ في سنة 2022 مقابل 3.5٪ في سنة 2021).

النمو المسجل في الفروع الأخرى ما زال ملحوظًا، ومع ذلك، فقد انخفض بشكل طفيف بالنسبة لفرع "الماء والطاقة"، الذي انخفض من 7.5٪ في سنة 2021 إلى 6.5٪ في سنة 2022، فيما انتقل نمو فرع "الصناعات الغذائية" من 5.6٪ إلى 5.4٪ خلال نفس الفترة.

بإجمالي 74.007 جيغاواط/ساعة، ارتفعت مبيعات الكهرباء بنسبة 6.6٪ في سنة 2022، وهو معدل نمو شبه مستقر مقارنة بالسنة السابقة. أما بالنسبة للقطاعات المعنية بهذه الزيادة في الاستهلاك، فزاد قطاع الشركات (التوتر العالي) بنسبة 8.4٪ وقطاع الأسر (التوتر المنخفض) بنسبة 6.8٪.

وفي المقابل، سجلت مبيعات الغاز زيادة كبيرة في سنة 2022 لتصل إلى 8.32٪ مقابل 6.46٪ في سنة 2021، نتيجة زيادة استهلاك كل من الضغط المرتفع والمنخفض بنسبة 6.04٪ و9.72٪ على التوالي.

وبناءً على ذلك، بلغت مبيعات الغاز 194.2 جيغا–حرارية سنة 2022 مقابل 179.3 في سنة 2021.

.

المبحث الثاني: أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة

المطلب الأول: تطور الأسعار العالمية

المؤشر الذي يقيس تغير أسعار 19 منتجًا زراعيًا وغذائيًا رئيسيًا للمنظمة الزراعية والغذائية للأمم المتحدة هو المؤشر العالمي لأسعار الأغذية.

مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الذي يقيس تغير أسعار السكر والزيوت والحبوب ومنتجات الحليب واللحوم، بلغ 143.7 نقطة في عام 2022 بزيادة قدرها 14.29% فوق متوسط عام 2021، ووصل إلى أعلى مستوى له في مارس عند 159.7 نقطة. وفي عام 2022 ككل، وصل مؤشر أسعار الحبوب لأعلى مستوى سنوي له منذ عام 2011، حيث بلغ متوسطه 17.93%، أي أعلى من ما كان عليه في عام 2021.

ارتفعت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 13.91% مقارنة بعام 2021، ووصلت أسعار السكر إلى 4.68%، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2016 (111.6 في عام 2016). كما ارتفعت أسعار اللحوم بنسبة 10.37% مقارنة بعام 2021، وارتفعت أسعار الحليب ومشتقاته بنسبة 19.52% مقارنة بعام 2021.

بلغ إنتاج الحبوب العالمي 812.2 مليون طن في الموسم الزراعي 2021/2022 م تسجيل انخفاض بنسبة 1.27% في إنتاج الحبوب في الموسم الزراعي 2021/2022، بعد أن سجلت زيادة بنسبة 2.32% في الموسم الزراعي 2020/2021.

بالنسبة للقمح الأمريكي، فإن إنتاجه بلغ 778.0 مليون طن في الموسم الزراعي 2021/2022، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 0.36% مقارنة بالموسم السابق 2020/2021 الذي سجل زيادة قدرها 2.32.%

وبلغ متوسط السعر السنوي للقمح في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2022 ما يقدر بـ 430.02 دولار للطن، مقارنة بـ 315.75 دولار للطن في عام 2021، مما يعني زيادة قدرها 36.19% عن المتوسط السنوي السابق.

خلال العام، ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمتوسط 13.91% مقارنة بعام 2021، حيث وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، وهو 251.8 نقطة في مارس 2022. وزادت أسعار زيت فول الصويا العالمية بنسبة 20.31% مقارنة بعام 2021، لتبلغ متوسط سعر سنوي قدره 1666.80 دولار أمريكي للطن الواحد. أسعار زيت عباد الشمس ارتفعت بنسبة 17.57% مقارنة بالسنة السابقة، حيث انتهت السنة عند 1650.77 دولار أمريكي للطن الواحد.

ارتفعت أسعار منتجات الحليب ومشتقاته بنسبة 19.52% في سنة 2022، مما أدى إلى ارتفاع متوسط مؤشر الأسعار السنوي إلى 142.5 نقطة، مقارنة بأساس 100 في الفترة من 2016 إلى 2014. أما بالنسبة لمسحوق الحليب، فقد بلغ سعره 4253.08 دولار أمريكي للطن الواحد في سنة 2022، مما يمثل زيادة سنوية متوسطة بنسبة 10.32.%

السعر السنوي للسكر انخفض بنسبة 1.85٪ ليصل إلى 407.84 دولار أمريكي للطن الواحد في عام 2022، مقارنة بمتوسط سعر يبلغ 415.52 دولار أمريكي للطن الواحد في عام 2021.

المطلب الثاني: أسعار القيم الوحدوية للمواد المستوردة

ان المؤشر الوطني للقيم الوحدوية عند الاستيراد، الذي يقيس تغيرات الأسعار الشهرية للمواد المستوردة حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية(CTCI) ، بلغ 194.5 نقطة في عام 2022 (أساس 100 في عام 2011)، مما يشير إلى زيادة قدرها 17.2٪ مقارنة بعام 2021. وتفصيلياً، سجل المؤشر الوطني للمواد الغذائية والحيوانات الحية المستوردة معدل

تضخم قدره 34.8٪ في عام 2022 مقارنة بـ 25.6٪ في عام 2021، بينما ساهم بنسبة 18.1٪ في تطور المؤشر الوطني الكلي للقيم الوحدوية.

أما فيما يتعلق بأسعار الواردات، فقد ارتفعت أسعار استيراد زيوت التشحيم والشمع الحيوانية والنباتية بشكل حاد في عام 2022، بنسبة 37.09٪، ما ساهم بنسبة 20.9٪ في النمو الإجمالي للمؤشر الوطني للقيم الوحدوية في عام 2022. وسجلت أسعار الواردات للوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة تضخمًا بنسبة 26.2٪ في السنة، بالمقارنة مع زيادة قدرها 83.8٪ في عام 2021، وبذلك ساهمت بنسبة 12.63٪ في التطور الإجمالي للمؤشر الوطني للقيم الوحدوية في عام 2022.

المطلب الثالث: أسعار المنتجات ذات محتوى مستورد كبير

فيما يتعلق بأسعار المنتجات ذات محتوى مستورد كبير، فقد بلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك لهذه المنتجات متوسطًا 234 نقطة في عام 2022 (أساس 100 في عام 2001)، وقد ارتفع متوسط المؤشر السنوي بنسبة 8.99 نقطة مئوية في السنة، ليصل إلى معدل 15.55٪ في عام 2022، وساهمت المنتجات ذات محتوى مستورد كبير بنسبة 23.07٪ في ارتفاع متوسط المؤشر السنوي لأسعار الاستهلاك بنسبة 34.78٪ مقارنة بـ 17.4٪ في عام 2021.

المبحث الثالث: تطور الأسعار عند الاستهلاك ومداخيل الاسر في الجزائر

المطلب الأول: الأسعار عند الاستهلاك

في سنة 2022، شهد المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك تسارعاً ملحوظاً على مدار العام. ارتفع التضخم بنسبة 9.70% مقارنة بـ 6.62% في السنة الماضية، ليبلغ نفس مستوى ذروة التضخم المسجل في سنة 2012، والتي كانت أيضاً بنسبة 9.70%. جاء هذا الارتفاع في سياق مماثل لارتفاع أسعار الاستيراد.

في سنة 2022، شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر الكبرى نفس الاتجاه التصاعدي، حيث بلغ 9.27% مقابل 7.23% في سنة 2021.

عند تقسيم سلة الاستهلاك حسب مجموعات المنتجات، تميز متوسط التضخم السنوي بتسارع واضح في أسعار ثلاث مجموعات، وهي "مواد غذائية ومشروبات غير كحولية"، و"مواد متنوعة"، و"تعليم–ثقافة وترفيه"، والتي بلغت معدلاتها على التوالي 13.39%، و11.6%، و11.14% في سنة 2022.

ومع ذلك، كان تطور الأسعار أقل حجمًا بالنسبة لمجموعات المنتجات "سكن وأعباء" بنسبة 2.40%، و"أثاث ولوازم التأثيث" بنسبة 6.14%، و"ملابس وأحذية" بنسبة 6.72%. تلتها مجموعة "صحة ونظافة جسدية" بمعدل تضخم قدره 7.15%. أما مجموعة "نقل ومواصلات" فقد شهدت تراجعًا في التضخم بنسبة 0.8% في سنة 2022.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أساس المتوسط السنوي للتضخم ناتج عن مجموعتي المنتجات "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" و"مواد متنوعة"، والتي بلغت مساهمتها في متوسط التضخم 80.19%، مع العلم أن وزنها التراكمي في سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك هو 51.73%.

في سنة 2022، واصلت المنتجات الغذائية مساهمتها الكبيرة في التطور الإجمالي للأسعار، حيث بلغت مساهمتها 64.41% مقارنة بـ 60.82% في سنة 2021. يعود هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 13.38% في سنة 2022 مقارنة بـ 10.12% في السنة الماضية. وارتفعت أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بنسبة 12.94% في سنة 2022، وهي أعلى نسبة منذ الذروة التي سجلت في سنة 2012 بنسبة 21.37%. كذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الصناعية بنسبة 13.82% خلال السنة.

كما ارتفعت أسعار السلع المصنعة بنسبة 7.05%، وبلغت مساهمتها 29.48% من التضخم الكلي في سنة 2022 مقارنة بـ 34.34% في السنة الماضية. أما بالنسبة للخدمات

التي يبلغ وزنها النسبي 16.98% في سلة استهلاك الأسر، فقد ساهمت بنسبة 6.12% في التضخم الكلي سنة 2022 مقابل 4.84% في سنة 2021، مما يعكس معدل نمو الأسعار قدره 3.40% في سنة 2022.

المطلب الثاني: تضخم أسعار المنتجات المحددة إداريا:

يمثل مؤشر أسعار المنتجات المحددة إداريًا أكثر من ربع المؤشر الكلي بنسبة 26.13%. يتكون هذا المؤشر من أربعة عشر منتجًا، بما في ذلك ستة مواد غذائية. في المتوسط السنوي، ارتفع تضخم أسعار المنتجات المحددة إداريًا بنسبة 6.07% في سنة 2022 مقارنة بنسبة 6.35% في سنة 2021. هذه الزيادة تتعلق بخمسة منتجات غذائية، حيث ارتفعت أسعار الخبز بنسبة 19.25%، وأسعار الزيوت النباتية بنسبة 14.19%، وأسعار السكر بنسبة 10.83%، وأسعار السميد بنسبة 8.68%، وأسعار الدقيق بنسبة 7.77% في سنة 2022. في المقابل، ظلت أسعار المنتجات المحددة إداريًا غير الغذائية مستقرة.

المطلب الثالث: التضخم الأساسي

معدل التضخم الأساسي، المقدر بمتوسط المؤشر الكلي السنوي خارج المنتجات الزراعية الطازجة، بلغ 8.21%، بينما سجل التضخم المقدر بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك خارج المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات المحددة إداريا نسبة 8.93%. يظهر هذا أن تطور الأسعار في هذين المؤشرين كانا بوتيرة أقل من معدل التضخم الكلي المقدر بنسبة 9.27% خلال سنة 2022.

المطلب الرابع: تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومداخيل الاسر في الجزائر

الفرع الأول: تطور مداخيل الاسر في الجزائر

يبين الجدول التالي تطور مداخيل الاسر في الجزائر

الجدول رقم : مداخيل الاسر في الجزائر للفترة 2016-2020

الوحدة: مليار دينار

	2016	2017	2018	2019	2020
الرواتب والأجور	**5308.2**	**5439.3**	**5482.9**	**5888.5**	**5899.4**
• الفلاحة	267.4	285.2	326.4	333.6	343.8
• الإدارة	3130.9	3142.4	3031.6	3252.8	3425.8
• قطاعات أخرى	1909.9	2011.7	2124.9	2302.1	2129.8
مداخيل العمال المستقلين	**6045.2**	**6392.5**	**6832.1**	**6965.2**	**6501**

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 ، ص.114.

يلاحظ ارتفاع الرواتب والأجور من 5308.2 مليار دينار سنة 2016 الى 5899.4 مليار دينار سنة 2020 من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع مداخيل العمال المستقلين من 6045.2 مليار دينار سنة 2016 الى 6501 مليار دينار سنة 2020.

الفرع الثاني : تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

يبين الجدول التالي مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (للجزائر الكبرى)

الجدول رقم : مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (للجزائر الكبرى) للفترة 2018–2022

الوحدة: التغير السنوي بالنسبة المئوية

	2018	2019	2020	2021	2022
أغذية، مشروبات غير كحولية	3.4	0.6–	0.2	10.1	13.4
ملابس –أحذية	5.5	6.6	5.9	5.5	6.7
المسكن–المصاريف	0.9	1.5	1.4	1.5	2.4
الأثاث وأدوات التأثيث	5.4	5.0	4.0	4.9	6.1
الصحة، النظافة الجسدية	4.1	3.1	4.0	4.8	7.2
النقل والاتصال	5.5	1.2	2.8	1.6	0.8
التربية، الثقافة، الترفيه	4.6	13.6	3.7	8.5	11.1
مختلفة	7.3	5.6	7.0	10.4	11.6
المؤشر العام	**4.27**	**1.95**	**2.42**	**7.23**	**9.27**

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022 ، ص.113.

يلاحظ ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بعد ازمة كورونا ليسجل معدل 9.27% سنة 2022.

خلاصة الفصل الثاني

سياسة الأجور تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى التضخم في الجزائر. زيادة الأجور بدون زيادة مقابلة في الإنتاجية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الأسعار للارتفاع، وهذا يُعرف بالتضخم الطلبي. ومع ذلك، إذا كانت زيادة الأجور مصحوبة بزيادة في الإنتاجية، فإن تأثيرها على التضخم قد يكون أقل.

في الجزائر، تُعتبر سياسات الأجور جزءًا أساسيًا من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين زيادة الأجور والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتضخمي. تحقيق هذا التوازن يتطلب توازنًا دقيقًا، حيث يجب أن تكون الزيادة في الأجور متناسبة مع زيادة الإنتاجية لتفادي تأثيرات سلبية على معدلات التضخم والاقتصاد بشكل عام.

في عام 2022، شهدت الجزائر تسارعًا في معدلات التضخم، حيث ارتفع متوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى أعلى مستوياته في السنوات العشر الأخيرة. هذا الارتفاع يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، التي تعتبر خارجية المنشأ، وسجلت زيادة كبيرة. كما ارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي والصناعات التحويلية.

أما مؤشر القيم الوحدوية عند الاستيراد، فسجل ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2022، وكانت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والحيوانات الحية. وفي السوق العالمية، شهدت أسعار المواد الغذائية الرئيسية زيادة واضحة.

الأسعار أيضًا استمرت في الارتفاع للمنتجات ذات المحتوى المستورد الكبير والمنتجات المحددة إداريًا. وعلى الرغم من زيادة أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والمواد الغذائية المحددة إداريًا، فإن الزيادة في معدل التضخم الأساسي كانت أقل من التضخم الرئيسي، مما يشير إلى استقرار بعض القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

الخاتمة:

النتائج:

سياسة الأجور تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى التضخم في الجزائر. زيادة الأجور بدون زيادة مقابلة في الإنتاجية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الأسعار للارتفاع، وهذا يُعرف بالتضخم الطلبي. ومع ذلك، إذا كانت زيادة الأجور مصحوبة بزيادة في الإنتاجية، فإن تأثيرها على التضخم قد يكون أقل. تأثير سياسة الأجور على التضخم في الجزائر: التوازن بين زيادة الأجور والإنتاجية.

في الجزائر، تُعتبر سياسات الأجور جزءًا أساسيًا من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين زيادة الأجور والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتضخمي. تحقيق هذا التوازن يتطلب توازنًا دقيقًا، حيث يجب أن تكون الزيادة في الأجور متناسبة مع زيادة الإنتاجية لتفادي تأثيرات سلبية على معدلات التضخم والاقتصاد بشكل عام.

بعد تأثر الاقتصاد بشكل كبير بنسبة 5.1٪ في عام 2020 بسبب الجائحة، شهد النمو الاقتصادي الوطني ارتفاعًا بنسبة 3.4٪ في عام 2021، قبل أن يتراجع إلى 3.2٪ في عام 2022. هذا التراجع يعكس تغيرًا في ديناميكية النشاط الاقتصادي، حيث اختلفت محركات النمو في العام الحالي عن تلك في العام السابق.

ففي الواقع، بدأت عملية الانتعاش بعد الجائحة في عام 2021 بشكل رئيسي بفضل القطاع النفطي، إلا أن النمو في عام 2022 جاء بشكل رئيسي من قطاعات خارج قطاع الطاقة. وبالتالي، سجل إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات تقدمًا بنسبة 4.3٪ في عام 2022 مقارنة بنسبة 2.3٪ في عام 2021، في حين انخفض نمو إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بنسبة 0.6٪ في عام 2022 بعد نمو قوي بنسبة 10.5٪ في السنة السابقة. بلغ النمو الإجمالي من حيث الحجم 3.2٪ في عام 2022 مقابل 3.4٪ في عام 2021، وبلغ إجمالي الناتج الداخلي 27,688.9 مليار دينار من حيث القيمة.

في عام 2022، استمر المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في ارتفاع متسارع، حيث سجلت الزيادة في المؤشر الوطني 9.70٪ مقارنة بـ 7.23٪ في عام 2021، وفي الجزائر الكبرى بلغت 9.27٪. وظل هذا الاتجاه التضخمي متأثرًا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، التي تعتبر خارجية المنشأ، حيث سجلت هذه الأسعار تضخمًا بنسبة 13.4٪، وهو ما ساهم بنسبة 64.4٪ من التضخم الإجمالي.

كما شهد عام 2022 ارتفاعًا واضحًا في معدل التضخم السنوي لأسعار الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي، حيث ارتفع بنسبة 13.3% بعد أن كان 7.4% في السنة السابقة. وارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 8.9% في عام 2022 مقارنة بنسبة 7.8% في عام 2021.

إجمالي مؤشر القيم الوحدوية عند الاستيراد سجل تضخمًا بنسبة 15.6% في عام 2022 مقابل 22.6% في السنة السابقة، وارتفع مؤشر القيم الوحدوية للمواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 32.6% خلال العام المذكور، متجاوزًا النسبة 25.6% المسجلة في عام 2021.

أخيرًا، شهد عام 2022 ارتفاعًا واضحًا في أسعار المواد الغذائية الرئيسية على مستوى السوق العالمية، حيث سجل متوسط المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) زيادة قدرها 14.3% مقارنة بالعام السابق، شملت ارتفاعات في أسعار الألبان، الحبوب، الزيوت النباتية، اللحوم، والسكر.

استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار المنتجات ذات المحتوى المستورد الكبير في عام 2022، حيث سجل متوسط التضخم السنوي 15.55% مقارنة بـ 6.56% في عام 2021. وارتفعت أسعار المنتجات المحددة إداريًا أيضًا خلال العام، بمتوسط سنوي قدره 6.07% مقابل 5.7% في عام 2021، نتيجة زيادة في أسعار المواد الغذائية المحددة إداريًا، التي سجلت

زيادة بنسبة 11.09% مقارنة بـ 10.05% في العام السابق. هذا يأتي بعد سنتين من الانكماش المتتالي بنسبة 0.4% في عام 2020 و0.1% في عام 2019.

معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتجات الفلاحية الطازجة، سجل نسبة 8.21% في عام 2022 مقارنة بـ 5.97% في عام 2021، في حين بلغ التضخم الأساسي المستثني أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والمنتجات المحددة إداريًا معدل 8.93% في عام 2022 مقابل 6.07% في العام الماضي. هذه المعدلات تظل أقل من التضخم الرئيسي الذي بلغ 9.27%.

تعكس هذه البيانات صورة شاملة للاقتصاد في عام 2022، حيث شهد النمو الاقتصادي انتعاشًا مع تحول محركات النمو، في حين استمرت أسعار المواد الغذائية والمنتجات المستوردة في الارتفاع، مما يعكس تحديات استمرارية تواجه الاقتصاد والاستهلاك في المستقبل القريب.

يواجه الاقتصاد الجزائري التحديات التالية:

- تأثير سياسة الأجور على التضخم في الجزائر
- التوازن بين زيادة الأجور والإنتاجية في الجزائر
- ديناميكية النمو الاقتصادي في الجزائر
- تحول محركات النمو الاقتصادي في الجزائر
- التضخم السنوي وأسعار المنتجات الغذائية في الجزائر
- التضخم السنوي لأسعار الإنتاج الصناعي والقيم الوحدوية للاستيراد
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية على مستوى السوق العالمية
- تأثير زيادات الأجور والإنتاجية على أسعار المنتجات الاستهلاكية في الجزائر

- تحديات الاستمرارية للاقتصاد والاستهلاك في الجزائر

الاقتراحات:

- **تأثير سياسة الأجور على التضخم في الجزائر** :يجب على السياسات الحكومية الرصد الدقيق للزيادات في الأجور ومراقبة تأثيرها على التضخم، مما يتطلب سياسات تنظيمية وتقييم دوري للسياسات النقدية.

- **التوازن بين زيادة الأجور والإنتاجية في الجزائر** :تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب المهني لرفع مستوى الإنتاجية، وضمان أن الزيادات في الأجور تتناسب مع زيادة في الإنتاجية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

- **ديناميكية النمو الاقتصادي في الجزائر** :تعزيز التنوع في الاقتصاد لتقليل التبعية من القطاع النفطي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التقلبات العالمية.

- **تحول محركات النمو الاقتصادي في الجزائر** :دعم القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التوازن في نمو الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة.

- **التضخم السنوي وأسعار المنتجات الغذائية في الجزائر** :تعزيز الإنتاج المحلي للمنتجات الغذائية وتعزيز السيطرة على الأسعار من خلال سياسات فعالة للتخزين والتوزيع.

- **التضخم السنوي لأسعار الإنتاج الصناعي والقيم الوحدوية للاستيراد** :تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية المحلية للحد من الاعتماد على الواردات وتقليل التأثيرات السلبية للتضخم على القيمة الوحدوية.

- **ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية على مستوى السوق العالمية** :التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى موارد تكنولوجية لزيادة إنتاجية الزراعة المحلية.

- **تأثير زيادات الأجور والإنتاجية على أسعار المنتجات الاستهلاكية في الجزائر** : مراجعة السياسات النقدية والمالية لضمان استجابة متوازنة للتغيرات في أسعار الأجور والإنتاجية دون زيادات غير مرغوب فيها في الأسعار الاستهلاكية.

- **تحديات الاستمرارية للاقتصاد والاستهلاك في الجزائر** :تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال تعزيز الابتكار الاقتصادي ودعم الشراكات الدولية لتبادل المعرفة والتقنيات.

المـــــراجـــع

المراجع:

الكتب

1.أحمد ماهر: **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، 1999.

2.أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007

3.إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط 1، دار وائل للنشر، 2004

4.إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، 2007

5.جلال مصطفى الفريشيش: **شرح قانون العمل الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

6.حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

7.حماد محمد شطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

8.خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999.

9.دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية 2009 "INSEE " ونشرت هذه بتاريخ 2009/12/08

10.زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أسامة محمد الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

11.السيد محمد احمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008

12.صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983م

13.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.

14. علي السلمي: **إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية**، دار غريب للطباعة، 1983.
15.غازي حسين عناية "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
16.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي**، الدورة العامة العاشرة، الجزائر، أفريل 1998.
17.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.
18.محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1990.
19. محمد كامل عطية: **أصول محاسبة التكاليف**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985.
20.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون سنة نشر.
21.يوسف إلياس، الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1980.

الرسائل الجامعية:

22.بكري أحلام، أثر التوسع في الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المسيلة، 2018-2019.
23.حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2008-2009.
24.عليوان عبد الغني، محددات الأجر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2007.

تم بحمد الله

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: غضبان عبد السلام ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200335266 والصادرة بتاريخ: 2016/04/24.

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

التضخم وأثر سياسة الأجور في الجزائر
للفترة 2014 2022

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 02 جويلية 2024

الإمضاء

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه عون الإدارة الإقليمية
حكيمة عرابي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ..... تسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/04/05 ب: ..... بن .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم 206986523 الصادرة بتاريخ: 2021/09/22 عن: دائرة بن .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد مالي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: .....

المرخص وأثر سياسة الأجور في الجزائر

للفترة 2014 - 2022

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

نظرا لثبوت التوقيع
المصلحة عين
2024
بتاريخ:

التوقيع و البصمة

ولاية المسيلة - بلدية
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ه
مسلمة
بن سديرة نعيمة